الائتمان المصرفي ودوره في تحقيق التنمية الفلاحية

–دراسة تطبيقية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR فرع سطيف–

Le crédit bancaire et son rôle dans la réalisation du développement agricole: Une étude empirique de la Banque d'Agriculture et de Développement Rural Sétif

Bank credit and its role in achieving agricultural development: Case study of the Bank of Agriculture and Rural Development –Setif-

أ. عاشوري عبد الناصر

جامعة المسيلة

البريد الالكتروني:achouriabdenacer@yahoo.com

الهاتف:**0560 55 64 55**

الملخص: هذا البحث تحت عنوان الائتمان المصرفي ودوره في تحقيق التنمية الفلاحية،سعينا من خلاله إلى الوقوف على واقع الدور الذي يلعبه الائتمان المصرفي في تحقيق التنمية الفلاحية في الجزائر. ولتحقيق هذا الهدف قمنا بدراسة ميدانية شملت بنك الفلاحة والتنمية الريفية سطيف BADR للحصول على مختلف المعلومات والإحصائيات المتعلقة بهذا الموضوع لاستخدامها للإجابة على مختلف الأسئلة المتعلقة به،كما قمنا كذلك بزيارة ميدانية شملت مديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف لنفس الغرض. وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة عامة مفادها أن الائتمان المصرفي يلعب دورا هاما في تحقيق التنمية الفلاحية في هذه الولاية بالرغم من النقائص والسلبيات التي تكتنفه.

الكلمات المفتاحية: الائتمان المصرفي، التنمية الفلاحية، الدور، بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

Abstract :

This research discusses "the role of Bank Credit in Achieving Agricultural Development" in Algeria, by taking Setif Wilaya as a sample. Aiming, an empirical study was conducted, involved Agriculture and Rural Development Bank "BADR", and Directorate of Agricultural Affairs in Setif, to get the different information and statistics concerned the subject. Consequently, the study proves that Bank Credit plays an important role in achieving agricultural development in this wilaya, despite its deficiencies and negatives.

Keywords: Bank Credit, Agricultural Development, the role, involved Agriculture and Rural Development Bank.

تمهيد:

يحظى موضوع التنمية الفلاحية بأهمية بالغة لدى صناع القرار والسياسات على مستوى كافة الدول، وذلك من أجل الارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطنين، وإشباع رغباتهم المتجددة وحاجاتهم المتزايدة، الأمر الذي من شأنه أن يسمح لهم بتحقيق الاستقرار في كافة المجالات، ويدعم فرص التطور ومواكبة التغيرات.

الائتمان المصرفي ودوره في تحقيق التنمية الفلاحية
–دراسة تطبيقية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR فرع سطيف–

أ. عاشوري عبد الناصر

تعتبر الجزائر واحدة من بين البلدان الأكثر اهتماما بالتنمية الفلاحية في الوقت الراهن، خاصة في ظل تراجع المداخيل الطاقوية وكذا الأهمية الاستراتيجية التي يتمتع بها هذا القطاع والمقومات الطبيعية الملائمة التي تميز البلد، ويتجلى ذلك من خلال مجموعة الآليات التمويلية المعتمدة في مختلف البرامج الإصلاحية التي اعتمدتها الدولة للنهوض بهذا القطاع.

يعتبر القطاع المصرفي من بين هذه الآليات، نظرا لما يقدمه من قروض وخدمات مالية وتسهيلات الائتمانية من شأنها أن تساعد على تنمية القطاع الفلاحي وتطويره.

وفي هذا السياق نسعى من خلال مداخلتنا هذه إلى الوقوف على واقع دور القطاع المصرفي في تحقيق التنمية الفلاحية في ولاية سطيف. وعليه فإن إشكالية بحثنا تتمحور أساسا حول السؤال التالي:

ما هو دور القطاع المصرفي في تحقيق التنمية الفلاحية في ولاية سطيف؟

ومن أجل الإجابة على هذا السؤال تم تقسيم البحث إلى محورين:

- **المحور الأول:** تناولنا فيه الإطار النظري للدراسة من خلال التطرق إلى:

  الائتمان الفلاحي من خلال إبراز مفهومه وأهدافه؛

  - التنمية الفلاحية من خلال إبراز ماهيتها، وأهدافها، والعوامل التي تساعد للوصول إليها.
- **المحور الثاني:** تم تخصيصه للجانب التطبيقي للدراسة: أين تم التطرق فيه إلى دراسة مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سطيف في تحقيق عملية التنمية في القطاع الفلاحي في ولاية سطيف.
- **أهمية البحث وأهدافه**

يستمد هذا البحث أهميته من أهمية القطاع المصرفي في حد ذاته، فهو يحتل أهمية بالغة في اقتصاديات مختلف الدول، أين يعد المصدر الرئيسي لتمويل أي قطاع، ومجالا لجمع الأموال وتوجيهها نحو أفضل استخداماتها لتحقيق التنمية الاقتصادية بصفة عامة وتنمية القطاع الفلاحي بصفة خاصة.

هذا ويسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها:

- إبراز مكانة القطاع المصرفي ودوره في تحقيق التنمية الفلاحية؛
- تسليط الضوء على واقع القطاع الفلاحي في ولاية سطيف؛
- إلقاء نظرة على مقومات ومشاكل القطاع المصرفي في تدعيم عملية التنمية الفلاحية بولاية سطيف.

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة

أولا: الائتمان الفلاحي مفهوم وأهدافه

1. مفهوم الائتمان الفلاحي:

يعرّف الائتمان الفلاحي بأنه تلك القروض المصرفية المقدمة للعملاء (الفلاحين) والتي يتم من خلالها بتوفير الأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة. ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقف العميل عن

السداد بدون أية خسائر. وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوي على مفهوم الائتمان والسلفيات، حتى أنه يمكن أن يكتفى بأحد تلك المعاني للدلالة على إحداها.[1]

2. أهداف الائتمان الفلاحي:

يهدف الائتمان الفلاحي إلى بلوغ مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي[2]:

- زيادة التكوين الرأسمالي في الزراعة لمواجهة الاحتياجات المختلفة؛
- المحافظة على حجم نشاط زراعي ملائم والاستفادة من وفرته؛
- زيادة كفاءة الانتاج من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتوفرة وتطويرها؛
- زيادة القدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة كتلك المتعلقة بالتكنولوجيا والأخرى المتعلقة بظروف السوق؛
- مواجهة التقلبات الموسمية في الدخل والنفقات وتوفير الحماية من الظروف الطبيعية الغير مواتية وتوفير قدرة ائتمانية تساعد على مواجهة تلك الظروف؛
- إتاحة فرص التملك ضمن فترة يكون بها المزارع قادر على العمل والاستثمار.

ثانيا: التنمية الفلاحية

يعد القطاع الفلاحي واحدا من بين أهم القطاعات الحساسة في أي بلد، وذلك لارتباطاته المتعددة مع مختلف القطاعات الأخرى تأثيرا وتأثرا، الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية. وعليه كان لزاما على أي دولة أن تحدد المعايير والإجراءات والسياسات الكفيلة بتطويره والمحافظة على استقراره من أجل التحكم في كافة جوانب التأثير المحتملة.

1. مفهوم التنمية الفلاحية:

تعرف التنمية الفلاحية بأنها: "مجموعة السياسات والإجراءات التي تقدّم لتغيير بنيان وهيكل القطاع الفلاحي، بما يؤدي إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية وتحقيق زيادة في الإنتاج والإنتاجية، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل القومي وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع عبر الأجيال المختلفة[3] ".

2. أهداف التنمية الفلاحية:

تعتبر التنمية الفلاحية عملية متكاملة تهدف إلى[4]:

- ضمان توفير الاحتياجات الغذائية للسكان في الحاضر والمستقبل كماً ونوعاً إلى جانب التوسع في إنتاج السلع الزراعية الأخرى؛
- توفير فرص العمل المستدام وزيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة عامة وظروف العمل لكل العاملين في مجال الإنتاج الزراعي؛
- المحافظة على الموارد الطبيعية والعمل في حدود المستطاع لزيادة إنتاجها دون الإخلال بالتوازن الطبيعي لهذه الموارد أو بالقيم الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمعات الريفية ولمنع تعرض البيئة للتلوث؛
- العمل على حماية القطاع الزراعي من التعرض للعوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية الضارة باستدامة الإنتاج وعلى تقوية آليات الاعتماد على الذات في العمل الإنتاجي؛
- ضمان مشاركة السكان وتعزيز تنمية الموارد البشرية لإحداث التنمية المستدامة.

3. العوامل الواجب توفرها لتنمية القطاع الفلاحي:

يمكن أن تتمايز الوسائل والسياسات التي تهدف من خلالها الدول إلى تحقيق قفزات نوعية في مستوى إنتاجية القطاع الفلاحي، إلا أنها تشترك في مجموعة من العوامل تشكل في جوهرها أساسات أي استراتيجية، وفيما يلي نورد أهم هذه العوامل:

- **اليد العاملة المؤهلة:** وذلك من خلال تكوين العمال، الفلاحين، التقنيين والمهندسين فيما يخص الطرق والوسائل الحديثة المستخدمة في المجال من جهة، والإطارات والمسيرين في كل ما يتعلق بالمستجدات الخاصة بالجوانب التسييرية والقانونية والمالية من جهة أخرى؛ وبهذا نضمن تكامل عناصر العملية الإنتاجية، وتفاعل مكوناتها.
- **التطوير والتحديث التقني للزراعة:** وذلك من خلال دعم قدرات المزارعين –خاصة صغارهم– لتبني وتطبيق التقنيات الحديثة في القطاع. وكذا التشجيع على الابتكار والإبداع في مجالات تطوير تقنيات الزراعة ذات الأولوية، وحفظ حقوق الملكية الفكرية[5].
- **القدرة على الحصول على الأصول الإنتاجية أو امتلاكها:** وذلك من خلال توفير مصادر الحصول على القروض (البنوك الفلاحية وتعاونيات القروض) والمساعدات المالية بشكل ميسر.
- **القدرة على النفاذ إلى أسواق تتسم بالإنصاف والمنافسة على المستويين المحلي والدولي بالنسبة للمنتجات الزراعية:** وهذا ما من شأنه أن يوسع نطاق تصريف المنتجات، ويدمج معايير الكفاءة والفعالية في الإنتاج.
- **توافر المعلومات الضرورية ومرافق البنية الأساسية التي توصل إلى هذه الأسواق:** وللحكومات دور مهم في تسهيل تكوين الأصول الزراعية الوطنية وتسهيل الحصول عليها، وفي تصحيح جوانب الفشل والتشوهات التي تعاني منها الأسواق المحلية[6].

4. علاقة الائتمان الفلاحي بالتنمية الفلاحية:

للائتمان الفلاحي أهمية بالغة خاصة بالنسبة للمجتمعات التي تعتمد على القطاع الفلاحي كمورد أساسي لها. حيث يعد الحصول على الأموال التي من شأنها أن توجه وتستخدم في إقامة المشاريع والمستثمرات الفلاحية وتطويرها، المورد الذي من شأنه أن يؤدي الى تطوير ورفع حجم الإنتاج الفلاحي، توفير مناصب شغل، والتقليل من التبعية الغذائية، تحسين مستوى معيشة الفلاحين وزيادة حجم مساهمة القطاع الفلاحي في الدخل الوطني الأمر الذي من شأنه أن ينعكس إيجابيا على التنمية الفلاحية ويحقق أهدافها.

المحور الثاني: واقع مساهمة القطاع المصرفي في عملية التنمية الفلاحية في ولاية سطيف

إن دراسة واقع مساهمة القطاع الفلاحي في عملية التنمية الاقتصادية في ولاية سطيف سيمكننا من تحديد الخصائص الاقتصادية لهذا القطاع، كما من شأنه أن يمكننا من الوقوف على الإمكانيات الاقتصادية المسخرة له، وتحديد المستوى الذي وصل إليه. ومما لا شك فيه فإن العوامل الطبيعية والإرادة البشرية والسياسات التنموية المنتهجة من قبل الدولة هي العنصر المتحكم في هذا الوضع.

الائتمان المصرفي ودوره في تحقيق التنمية الفلاحية

–دراسة تطبيقية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR فرع سطيف–

أ. عاشوري عبد الناصر

وعموما سوف نحاول من خلال هذه الدراسة تشخيص واقع القطاع الفلاحي من عملية التنمية الاقتصادية في ولاية سطيف، مع الوقوف على أهم نقاط قوته ونقاط ضعفه، بالإضافة إلى تقديم توصيات من شأنها أن تساهم في النهوض بهذا القطاع وتطويره.

أولا: التعريف بالقطاع الفلاحي في ولاية سطيف:

1. الموقع والمناخ:

تقع ولاية سطيف في جبال الأطلس التلي على هضبات جبال مقرس وبابور، تتميز بمناخ فصلي بارد وممطر شتاء وحار نسبيا وجاف صيفا بمتوسط تساقط يتعدى 300 ملم في السنة.

وعليه يمكن الإشارة إلى أن التنمية الفلاحية هي: تلك العملية التي تعنى بإدارة وتوجيه وحسن استغلال موارد القطاع الفلاحي الأساسية (أراضي، ثروة نباتية، ثروة حيوانية...) بطريقة تضمن من خلالها تحقيق المتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية.

الشكل (1): خريطة المناطق الطبيعية لولاية سطيف

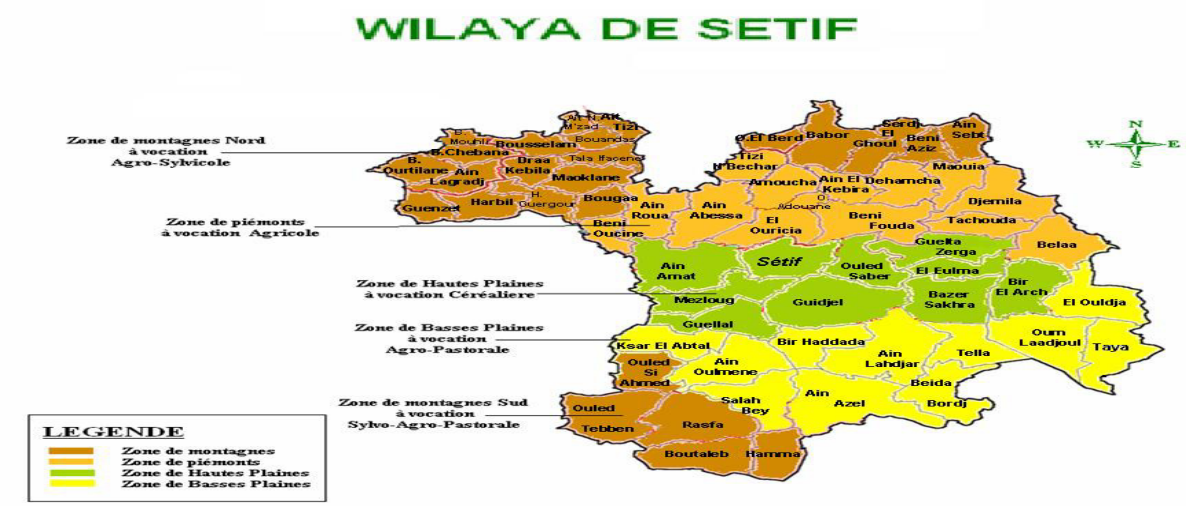

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف.

2. المساحة وعدد السكان:

تتربع الولاية على مساحة 964 654هكتار ويبلغ عدد سكانها 1823802 نسمة[7] نهاية سنة 2016.

3. النشاط الرئيسي لسكان الولاية:

تعتبر الزراعة من الأنشطة الرئيسية للكثير من سكان الولاية نظرا لطبيعة ومناخ وموقع المنطقة المتميز، حيث تزدهر فيها زراعة القمح بنوعيه اللين والصلب، كما نجد بها زراعة الشعير والشوفان والخضروات والبقوليات بجميع أنواعها، بالإضافة إلى مختلف أنواع الفواكه؛ تعتبر زراعة القمح والحبوب زراعة وافرة في هذه المنطقة خاصة في نواحي قلال، قجال، بازر صخرة، الرصفة، البلاعة، بئر حدادة، بني فودة، وغيرها، إذ يعتبر قمحها من أجود أنواع القمح بالعالم، زيادة على ذلك فقد أصبحت هذه الولاية حوض من أحواض الحليب على المستوى الوطني، وأحد أهم الأقطاب في تربية الدواجن، كما أنها عرفت تطورا ملحوظا في شعبة الخضروات منها

المحمية وزراعة الزيتون، وهذا بفضل مختلف برامج الدعم وإرادة الفلاحين الذين تحدوا كل الصعاب وجعلوا هذه الولاية تتطور يوما بعد يوم في مجال التنمية الفلاحية.

بالرغم من كل هذا، يعتبر القطاع الفلاحي في ولاية سطيف قطاع تقليدي يعتمد في مجمله على وسائل تقليدية، باستثناء بعض المناطق التي بدأت في انتهاج الطرق الحديثة في هذا المجال من خلال الاعتماد على مياه الآبار في الري، وإقامة المستثمرات الفلاحية الفردية والجماعية، وتعويض الوسائل التقليدية بالحديثة.

4. تقسيم الأراضي حسب طبيعتها:

ولاية سطيف هي ولاية سهلية ذات طابع رعوي فلاحي، وتتميز بأربع مناطق طبيعية هي[8] :

- **منطقة رعوية:** تغطى جزءا كبيرا من مساحة الولاية، وتقدر بـ 099,19 159هكتار، وتمثل 28.56 %من المساحة الفلاحية الكلية وتستغل معظمها في تربية المواشي.
- **منطقة السهول:** تقدر مساحتها بـ 581,12 111 هكتار، وتمثل 20.03%من المساحة الفلاحية الكلية، وهي مخصصة أساسا لزراعة الخضروات، الأشجار المثمرة، المحاصيل الحقلية وتربية الأبقار.
- **منطقة جبلية:** تقدر مساحتها بـ 984,21 218 هكتار، تمثل 39.31%من المساحة الفلاحية الإجمالية، تتركز في شمال وجنوب الولاية بها أشجار غابية ومثمرة، منها: الزيتون. وتستغل في تربية المواشي والدواجن وبعض المنتجات الأخرى.
- **منطقة سفحية (Piémonts):** تشكل نسبة 12.1%من المساحة الفلاحية الإجمالية للولاية وهي مخصصة لزراعة الخضروات، وبعض المحاصيل الحقلية، والأشجار المثمرة.

5. التوزيع العام للأراضي الفلاحية:

يقدر إجمالي مساحة الأراضي الفلاحية في ولاية سطيف بـ 070 557 هكتار، أي ما نسبته 85%من إجمالي مساحة الولاية والمقدرة ب 964 654 هكتار، وهي نسبة عالية تدل على الطابع الفلاحي للولاية، تقدر المساحة الفلاحية المستغلة 900 363هكتار، أي ما نسبته 65% تقريبا، وهي نسبة مقبولة إذا ما قورنت بنسبة الأراضي الفلاحية غير المستغلة 35%.يقدر معدل نصيب الفرد من الأراضي الفلاحية 0.30هكتار للفرد الواحد.

تقدر المساحات المسقيّة بـ 109 45 هكتار من إجمالي الأراضي الفلاحية، وهو ما يمثل نسبة 8.09% وهي نسبة جد ضئيلة، تبين اعتماد غالبية النشاط الزراعي على الأمطار، وهي طريقة تقليدية لها مخاطر جمة، خاصة مع التغيرات المناخية وارتفاع معدل الجفاف الذي شهدته المنطقة مؤخرا.

تتربع ولاية سطيف على مساحة رعوية شاسعة تقدر ب 099,19 159هكتار أي ما نسبته 28.56% من إجمالي الأراضي الفلاحية، معظمها تستخدم لتغذية والتربية الحيوانية.

يتشكل مخطط شغل الأراضي الفلاحية حسب نوع أهم المحاصيل الزراعية لموسم 2015-2016 مما يلي:

- الحبوب 450 191 هكتار؛

- الخضروات 663 10هكتار؛
- الأعلاف 763 24هكتار؛
- الأشجار المثمرة 326 38هكتار منها زيتون 505 24هكتار.

6. الموارد المائية وهياكل السقي الفلاحي:

تتميز ولاية سطيف بثروة مائية متنوعة يمكن تلخيصها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 01: هيكل الموارد المائية للأراضي الفلاحية المسقية في ولاية سطيف

الآبار العميقة	الآبار التقليدية	السدود	منابع مائية
2526	5918	13	690

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على الوثائق الداخلية لمديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف.

نلاحظ من الجدول السابق أن الفلاحة بالنسبة للأراضي المسقيّة بولاية سطيف تعتمد اعتمادا شبه كلي على الآبار التقليدية والآبار العميقة، فيما نلاحظ قلة السدود (11 منها عبارة عن سدود صغيرة الحجم) والأحواض المائية.

7. الثروة الحيوانية في ولاية سطيف:

تكتسب ولاية سطيف مكانة مميزة ضمن الولايات الأكثر امتلاكا للثروة الحيوانية، وفيما يلي بعض الإحصائيات الخاصة بالقطاع لسنة 2016:

الجدول رقم 02: الثروة الحيوانية في ولاية سطيف لسنة 2016

البيان	العدد (رأس)
الأغنام	513 017 رأس
الأبقار	161 909رأس
الماعز	77 997 رأس
الدواجن	14 102 500 فرخ
النحل	69 250صندوق

المصدر:من إعداد الباحث، بالاعتماد على الوثائق الداخلية لمديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف.

نلاحظ من الجدول أن ولاية سطيف تزخر بثروة حيوانية هائلة، وذلك راجع أساسا للبيئة الرعوية التي تتناسب مع هذا النشاط، وتشكل تربية الأغنام الركيزة الأساسية للقطاع الحيواني بالولاية، تليه تربية الأبقار التي تشكل أساس الصناعات الملحقة (صناعة الألبان) والتي شهدت قفزة نوعية مما مكن هذه الولاية من التربع على عرش إنتاج الحليب في الجزائر باحتلالها المرتبة الأولى وطنيا، حيث بلغ إنتاج هذه المادة لتر 652 244لتر سنة 2016 بمعدل 8% من الإنتاج الوطني.

ثانيا: المكونات الاقتصادية للقطاع الفلاحي في ولاية سطيف

1. المستثمرات الفلاحية:

تمتلك ولاية سطيف بنية عقارية متنوعة بين الملكية الفردية والمستثمرات الفردية والجماعية، إذ عرفت الولاية وعلى غرار الجزائر ككل تغيرات جذرية خلال الإصلاحات الزراعية الأخيرة، بحيث زالت الثورة الزراعية والتعاونيات الاشتراكية، لتفسح المجال أمام نظام جديد يتمثل في المستثمرات الفلاحية الفردية والجماعية، لكن يبقى القطاع الخاص هو العنصر الفاعل والمسير للآلة الزراعية، سواء كان على شكل الوحدات الزراعية ذات الملكية الفردية أو من خلال المستثمرات الفلاحية الخاصة والجماعية التي كانت تابعة للدولة في النظام القديم.

لقد سمح هذا الإصلاح بإعطاء هامش كبير من الحرية والتصرف للفرد والجماعة في مجال التنظيم الفلاحي، كما سمح بحصول الفلاحين على دعم مادي ومالي وتقني في سبيل النهوض بهذا القطاع كما ونوعا، ومحاولة الوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي، ولو في بعض المحاصيل الزراعية خاصة ذات الاستهلاك الواسع.

بلغ عدد المستثمرات الفلاحية 418 42 مستثمرة سنة 2016، منها 7 مزارع نموذجية تابعة للدولة و842 40مزرعة الخاصة، وهو ما يمثل ارتفاعا قدره 24 مستثمرة فلاحية مقارنة بما كانت عليه سنة 2009 أين كانت تقدر ب 394 42 مستثمرة، وهي في غالبيتها على شكل قطع زراعية صغيرة يمارس فيها الفلاحون نشاطات زراعية متنوعة حبوب، أشجار مثمرة، تربية المواشي، بإمكانيات بسيطة وتقليدية، حيث يسودها العمل اليدوي أو الحيواني أكثر من كونها تعتمد على الآلات والمعدات الحديثة.

إن ولاية سطيف وعلى غرار باقي ولايات الوطن تشهد توجه السلطات الفلاحية نحو إقامة مجموعة من المزارع نموذجية في إطار برنامج دعم تطوير الإنتاج والإنتاجية، حيث بلغ عددها 7 مزارع سنة 2016، بهدف تكثيف المدخلات الفلاحية واستعمالها كوحدة للتجارب ونشر التقنيات والعناية الخاصة بالمنتجات ذات المزايا التفاضلية التي يمكن أن تكون محل تصدير. ويسعى المسؤولون على القطاع الفلاحي على مستوى ولاية سطيف نحو تطوير هذا القطاع من خلال الدعم اللوجيستي والتقني وحتى المالي المقدم للفلاحين.

2. الإنتاج النباتي:

إن الاهتمام الكبير الذي أولته الدولة والمسؤولين على القطاع الفلاحي في ولاية سطيف بدأ يعطي أكله في الآونة الأخيرة، والدليل على ذلك تحول هذه الولاية إلى قطب من أقطاب الفلاحة في الجزائر، وخاصة في مجال الحبوب والخضروات والأشجار المثمرة؛ إذ احتلت المرتبة 5 وطنيا من حيث كمية إنتاج الحبوب سنة 2016، بمعدل 5 **%**من الإنتاج الوطني والمقدر ب 665 922 44 قنطار، كما احتلت المرتبة 7 وطنيا من حيث إنتاج الزيتون بمعدل 4.5 **%**من الإنتاج الوطني والمقدر ب 466 851 4قنطار؛ وفيما يلي جدول يوضح نسبة النمو الذي شهدته بعض المنتجات الفلاحية الأساسية بين موسمي 2001/2000- 2015/2014.

الجدول رقم 03: تطور المنتجات الزراعية في ولاية سطيف بين الموسمين:2001/2000- 2015/2014.

المنتج	الإنتاج المنجز لموسم**2000**(قنطار)	الإنتاج المنجز لموسم**2015**(قنطار)	معدل النمو المحقق%
الحبوب	420 376	995 391	+ 137
الفواكه	227 286	556 655	+ 145

البستنة	728 925	2 264 190	210 +

المصدر: تقرير مديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف.

الرسم البياني رقم01: تطور المنتجات الزراعية في ولاية سطيف بين الموسمين:2001/2000 – 2015/2014.

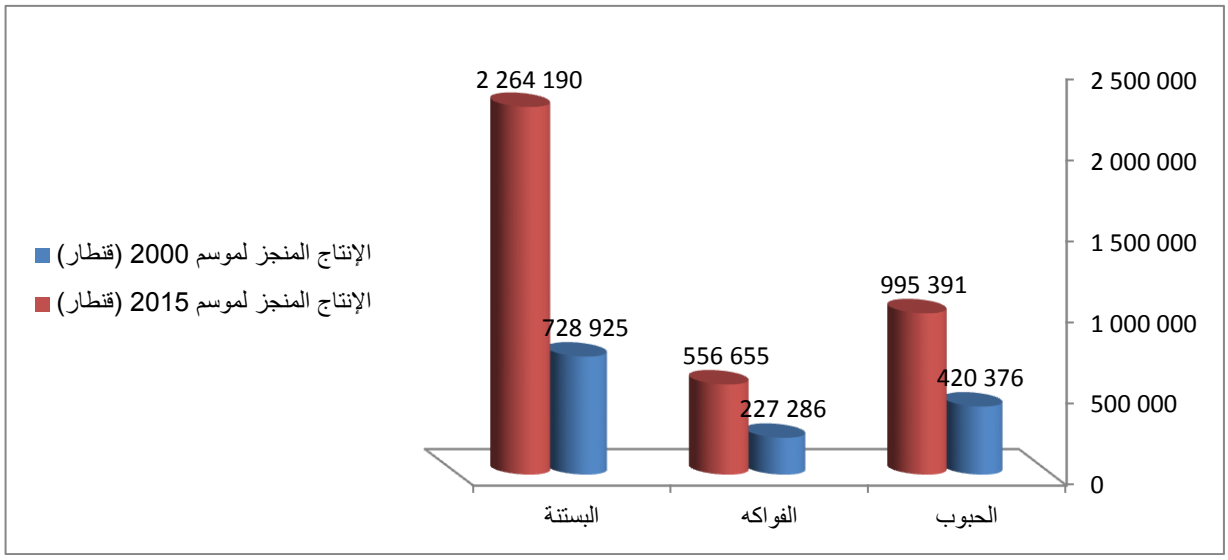

المصدر:من إعداد الباحث، بالاعتماد على الجدول السابق.

نلاحظ من الشكل رقم 1 تطورا ملحوظا في الإنتاج النباتي على مستوى الولاية بين سنتي 2000 و2015، وهو ما يعكس حجم النمو الذي شهده هذا القطاع في هذه الولاية، والذي نرجعه للمجهودات المبذولة من طرف الفلاحين، والدعم المقدم من طرف الدولة خاصة من خلال توفير المياه واستعمال مختلف طرق السقي العصرية.

3. الإنتاج الحيواني:

تتميز الثروة الحيوانية في ولاية سطيف بخصوصيتها وأهميتها، وتنتشر تربية الثروة الحيوانية في ولاية سطيف في إطار أسلوب الرعوي التقليدي أو بالحيازات الزراعية التقليدية الصغيرة محدودة الإمكانيات، ويعترض تربية المواشي في هذه الولاية عدد من المعوقات تتمثل في ضعف التغطية البيطرية؛ خاصة في ظل انتشار الأمراض والأوبئة الحيوانية، وتقلص في حجم المساحات الرعوية الطبيعية، وتحكم عوامل مناخية فيها وندرة وغلاء أسعار الأعلاف، وغياب ثقافة إنشاء مراكز إنتاجية ذات تقنيات حديثة لتربية المواشي، وظهور توجهات فلاحية أخرى على حسابها خاصة فيما يتعلق بالأشجار المثمرة. ومع ذلك يبقى الإنتاج الحيواني أحد أهم الركائز على مستوى القطاع الفلاحي لهذه الولاية بصفة خاصة، والجزائر بصفة عامة. وفيما يلي جدول يبين مقدار مساهمة ولاية سطيف في الإنتاج الوطني من المنتجات الحيوانية

الجدول رقم04: يبين مقدار مساهمة ولاية سطيف في الإنتاج الوطني من المنتجات الحيوانية لسنة2016.

الصنف	الانتاج الولائي	الانتاج الوطني	الرتبة	النسبة المئوية من الانتاج الوطني
الحليب(000 1لتر)	244 652	3 335 027	1	% 8
جمع الحليب(000 1لتر)	106 501	812 177	1	% 13
اللحوم الحمراء(قنطار)	199 890	4 644 262	6	% 4.5
اللحوم البيضاء (قنطار)	244 652	4 157 490	3	% 6
البيض (000 1 بيضة)	558 380	5 791 384	2	% 10

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على الوثائق الداخلية لمديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف.

الرسم البياني رقم 02: مدى مساهمة ولاية سطيف في الانتاج الوطني من المنتجات الحيوانية لسنة 2016.

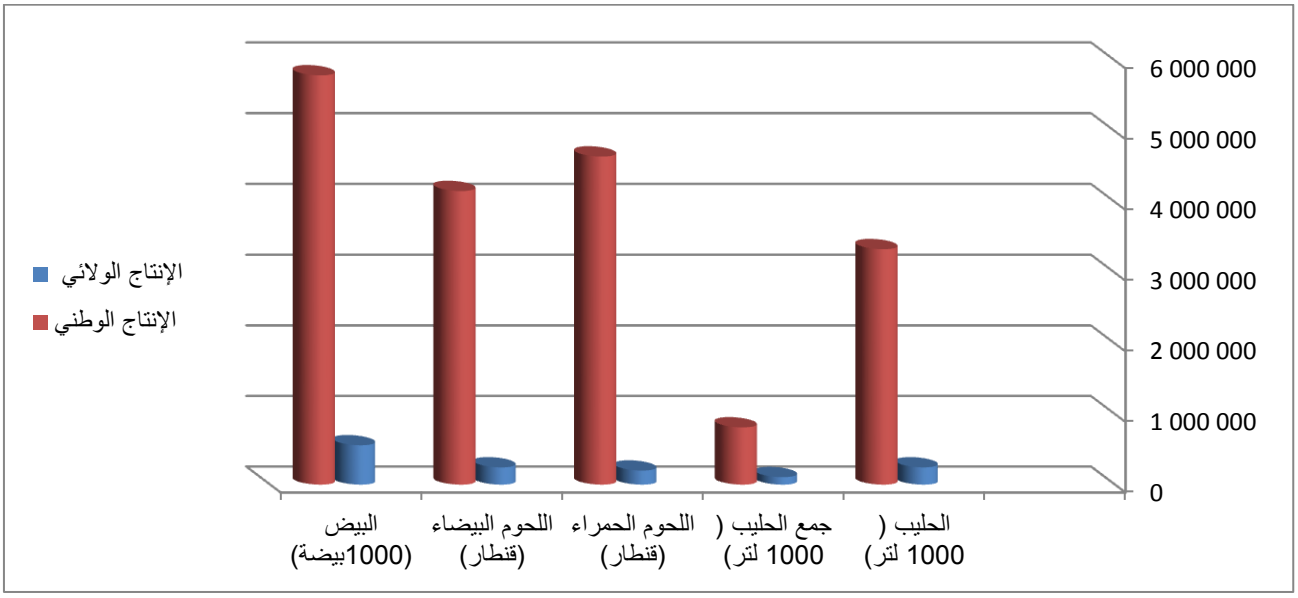

المصدر:من إعداد الباحث، بالاعتماد على الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول السابق بأن ولاية سطيف تحتل مراتب جد متقدمة فيما يتعلق بالمنتجات الحيوانية على المستوى الوطني، لا سيما فيما يتعلق بإنتاج الحليب حيث تحتل المرتبة الأولى وطنيا ويليه بعد ذلك كل من إنتاج البيض، اللحوم البيضاء ثم اللحوم الحمراء، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل عل المكانة الاستراتيجية التي أصبح يحتلها هذا القطاع على الصعيد الوطني.

4. التشغيل في القطاع الزراعي في ولاية سطيف:

يمثل السكان الزراعيون في ولاية سطيف حوالي 870 107فرد موسم 2015-2016، بمعدل انخفاض قدر ب 4,05%مقارنة بما كانت عليه موسم 2014-2015 والمقدرة بحوالي 425 112فرد. ويمكن تفسير هذا التراجع إلى هجرة اليد العاملة من الريف إلى المدن،

إلى جانب تنامي حاجة القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعة والخدمات لليد العاملة في ظل المشاكل والمعوقات التي يعاني منها الفلاحون والطبيعة الموسمية لهذا النشاط.

ثالثا: دور بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADRفي دعم عملية التنمية الفلاحية في ولاية سطيف

1. آليات التمويل الفلاحي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية[9]:

هناك عدة أنواع من القروض التي يوفرها بنك الفلاحة والتنمية الريفيةلتمويل القطاع الفلاحي نلخصها فيما يلي:

1.1. قروض الاستغلال: هي قروض قصيرة الأجل تكون مدتها أقل من سنة وهي تستوجب تقديم ضمانات من طرف المقترض و تنقسم الى :

أ. **قرض الرفيق RFIG:** قرض موسمي جاء في إطار الاتفاقية المبرمة بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وهو موجه بصفة خاصة إلى الفلاحين بمعدل فائدة 0 %بحيث يمنح للفلاحين في بداية الموسم لتأمين احتياجاتهم من بذور ،علف، التهيئة و غيرها من التمويلات؛ على أن يتم تسديده نهاية الموسم وبضمان التأمين.

ب. **القروض الرفيق الاتحادي:** بحيث يخصص هذا النوع من القروض للشركات التجارية ذات الاختصاص الفلاحي في إنتاج الزيتون، إنتاج الحليب؛ يقدر مبلغ القرض من10 000 000.00دج إلى1 000 000 000 000.00دجبمعدل فائدة تتحمله وزارة الفلاحة و التنمية الريفية حيث أن مدة القرض من 6 أشهر إلى 24 شهر مع ضمان التأمين على الأخطار.

لقد أحصى بنك الفلاحة والتنمية الريفية الخاص بولاية سطيف 282 ملف دعم وفق هذه الصيغة (الرفيق، الرفيق الاتحادي) بمبلغ دعم إجمالي قدر ب1 330 402 146.07دجحتى 30 جوان 2017، موزعة على نشاطات مختلفة كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 05: يبين توزيع مبلغ الدعم المالي وفق صيغتي القرض الرفيق والرفيق الاتحادي

الوحدة: الدينار الجزائري

النشاط	مبلغ الدعم
تربية الدواجن	525 106 355,80
الحبوب	241 507 695,26
تغذية وتسمين الأبقار	92 066 683,01
البستنة	44 721 412,00
عمليات التحويل وتخزين الفواكه والخضر والتمور	427 000 000,00
المجموع	1 330 402 146,07

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على الوثائق الداخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية سطيف.

نلاحظ من خلال الجدول السابق بأن نشاط تربية الدواجن يحتل المرتبة الأولى من حيث قيمة الدعم بنسبة 40 بالمائة من مبلغ الدعم الاجمالي وهذا ما يفسر احتلال الولاية للمرتبة الثالثة وطنيا من حيث إنتاج اللحوم البيضاء والثانية وطنيا من حيث إنتاج البيض (راجع الجدول رقم 04). تليها في المرتبة الثانية كل من عمليات التحويل وتخزين الفواكه، الخضر والتمور قصد تشجيع الفلاحين على زيادة حجم الإنتاج. ثم عمليات تغذية وتسمين الأبقار وعمليات البستنة.

2.1. قروض الاستثمار:

يمنح هذا القرض بغرض اقتناء العتاد الفلاحي، الأجهزة و معدات الفلاحية، اقتناء ماشية .....الخ و هو قرض استثماري متوسط أو طويل الأجل مدعم جزئيا من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وينقسم إلى:

أ. **قرض التحدي:** وهو قرض موجه لتمويل المستثمرات فلاحية من أجل خلق مستثمرات جديدة و عصرنتها و زيادة حجم الانتاج حيث يمنح بشرط حيازة الفلاحين سواء دفتر عقاري أو عقود الامتياز.

معطيات حول قرض التحدي:

مبلغ القرض: 1 مليون دج 1 لكل هكتار؛

10 ملايين سنتيم بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين الذين تتعدى مساحة مستثمراتهم 10 هكتار؛

مدة القرض: قرض قصير المدى: من3 إلى 7 سنوات مع إمكانية إضافة سنتين اثنين كتمديد.

قرض طويل المدى: من3 إلى 15 سنة مع إمكانية إضافة 5 سنوات كتمديد.

سعر الفائدة: قرض التحدي بدون فائدة خلال السنوات الخمس الأولى من عمر المشروع؛ 1 %خلال العام السادس؛ 3%خلال العام 8-9، اما العام العاشر فان صاحب المشروع ملزم بدفع الفائدة.

لقد أحصى بنك الفلاحة والتنمية الريفية 144 ملف دعم بصيغة قرض التحدي منذ سنة 2013 تاريخ البدء بعملية التمويل وفق هذه الصيغة حتى نهاية سنة 2016 بمبلغ إجمالي يقدر ب2 233 390 299.13دجموزع سنويا وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 06 : يبين مبلغ السنوي الدعم المقدم وفق صيغة قرض التحدي.

السنة	2013	2014	2015	2016	المجموع
المبلغ	290 268 239,20	417 492 187,20	1 013 629 963,25	511 999 909,48	2 233 390 299,13
عدد الملفات	6	9	78	51	144

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على الوثائق الداخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية سطيف.

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك نمو معتبر في مبلغ الدعم الموجه للقطاع الفلاحي وفق صيغة قرض التحدي بين سنتي2013و2015والذي قدر ب حوالي250%، وهو ما يفسر حجم النمو الذي شهده القطاع الفلاحي في ولاية سطيف لاسيما فيما يتعلق بإنتاج الحبوب، الأشجار المثمرة وغيرها(راجع الجدول رقم 03)، باستثناء سنة 2016 التي شهدت تراجع قدر ب حوالي 50% مقارنة بالسنة السابقة.

ب. **قرض FNDIA**: وهو الذي تم بعثه في إطار الاتفاقية المبرمة ما بين وزارة الفلاحة والتنمية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية والممضاة في 23 أفريل 2007 والمتضمنة إنشاء إطار تمويلي جديد مدعم من طرف الدولة تحت مسمى الصندوق الوطني للتنمية والاستثمار الفلاحي، حيث سمح بالحصول على معدات وآلات فلاحية وإنشاء استثمارات فلاحية جديدة وزيادة حجم الانتاج وتحسين وتطوير نظم الانتاج والتخزين وهو موجه إلى:

- الفلاحين والمزارعين الأفراد والمؤسسات المنطويين تحت إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA.
- المؤسسات الاقتصادية ذات الأنشطة الإنتاجية الفلاحية وكذلك العاملة في مجال تصدير المنتجات الفلاحية والغذائية.

معطيات حول القرض:

- **مدة القرض:**

قروض طويلة الأجل:

10سنوات تحتمل التأجيل لمدة2سنة إضافية فيما يتعلق بالاستثمار في الموارد المائية وإنشاء نظم للتخزين.

10سنوات تحتمل التأجيل لمدة4سنوات الاستثمار في مجال غرس الأشجار المثمرة.

قروض متوسطة الأجل:07سنوات تحتمل التأجيل لمدة سنتين إضافيتين، وهي مخصصة لاقتناء آلات ومعدات إنتاجية.

قروض قصيرة الأجل: سنة واحدة غير قابلة للتأجيل وهي موجهة لتغطية تكاليف الاستغلال المتعلقة بالإنتاج الفلاحي الموسمي (الحبوب، البستنة.....)

- **الضمان:** رهون عقارية أو المنقولة حقوق الملكية العقارية، الكفالة، التأمين.

قد أحصى بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) نهاية سنة 2016مبلغ 430 097 000.00دج كقروض ممنوحة وفق صيغة قروض FNDIAموزعة وفق ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم 07: يبين مبلغ القروض الممنوحة وفق صيغة قروض FNDIAحتى نهاية سنة 2016.

البيان	قروض قصيرة الأجل	قروض متوسطة الأجل	قروض طويلة الأجل	المجموع
عدد الملفات	7	46	2	55
المبلغ	35 101 000,00	243 677 000,00	151 319 000,00	430 097 000,00

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على الوثائق الداخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية سطيف.

نلاحظ من خلال الجدول أن مبلغ القروض المتوسطة الأجل تحتل المرتبة الأولى من حيث الطلب وهي في غالبيتها موجه لعمليات اقتناء العداد والمعدات الفلاحية، ثم تليها كل القروض الطويلة الأجل بمبلغ151 319 000,00دج والقروض القصيرة الأجل بمبلغ35 101 000.00دج.

ج. قروض تمويل عقود الإيجار (Leasing): وهي صيغة تسمح بوجود عملية مالية وتجارية تمكن البنك من إنشاء علاقة مع العمليات الاقتصادية في إطار تمويل عقد كراء يسمح بموجبه للفلاحين من كراء معدات 'لات غالبا ما تنتهي بالتملك.

خصائص القرض:

- مبلغ القرض: قد يغطي مبلغ القرض 100 بالمائة من مبلغ العقد.
- مدة التسديد: من3إلى 5 سنوات؛ مع 6أشهر كتمديد.
- معدل الفائدة: 9%.

– الضمان: عقد الإجار، التأمين.

قد أحصى بنك الفلاحة والتنمية الريفية سطيف 87 ملف تمويل بمبلغ101 798 000.00دج كقروض موجه للفلاحين وفق صيغة قروض الإجار حتى نهاية 2016تمثلت في تمويل، تمثلت في اقتناء جرارات، ألات حصد، وغيرها من العتاد الفلاحي.

الخاتمة

بعد تحليلنا لمجل المؤشرات الخاصة بالقطاع الفلاحي في ولاية المسيلة وما ارتبط به من مؤشرات للتنمية الاقتصادية، يمكن إدراج بعض النتائج المتوصل إليها والتوصيات التي نعتبرها جد ضرورية من أجل إعادة الاعتبار لهذا القطاع الحساس.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

– إن القطاع الفلاحي في ولاية سطيف يعتبر من القطاعات الهامة لرفع راية التنمية لهذه الولاية بصفة خاصة، وللجزائر بصفة عامة، نظرا لما تزخر به هذه الأخيرة من مقومات طبيعية، بشرية وحتى جغرافية من أجل: تحقيق الأمن الغذائي، والاكتفاء الذاتي، جلب العملة الصعبة، دعم القطاعات الأخرى، وتوفير مناصب شغل.....إلخ.

– يلعب بنك الفلاحة والتنمية الريفية سطيف دورا هاما في تمويل وتنمية القطاع الفلاحي في ولاية سطيف، إلا أنه وعلى الرغم من ذلك يبقى دون المستوى المطلوب.

– يتعامل بنك الفلاحة والتنمية الريفية بحذر كبير عند تقديمه للقروض من أجل التقليل من مخاطر عدم التسديد مثل: اشتراطه لشرط الحيازة العقارية للأراضي الفلاحية الممولة، وطلب ضمانات....إلخ، الأمر الذي يحول دون تمكن نسبة كبيرة من الفلاحين من الحصول على التمويل اللازم، مما من شأنه التأثير على القدرة على بلوغ حجم التنمية المثالي.

التوصيات

لقد توصلت الدراسة إلى تقديم مجموعة من التوصيات نوجزها في النقاط التالية:

- ضرورة تشجيع البنوك والمصارف دون استثناء على تمويل القطاع الزراعي من خلال تحفيزها على ذلك كالإعفاء أو تخفيض من حجم الضرائب؛
- ضرورة توفير قروض بدون فوائد للفلاحين، وأخذ الطبيعة الدينية للمجتمع الجزائري بعين الاعتبار، الأمر الذي من شأنه أن يشجع ويوفر الدعم اللازم لفئة كبيرة من الفلاحين الغير قادرين على تمويل مشاريعهم؛
- ضرورة إيجاد حلول تمويلية جديدة، خاصة بالنسبة للفلاحين المحرومين من الحصول على قروض وتمويلات مالية بسبب عدم امتلاكهم لعقود حيازة لعقاراتهم الفلاحية، وعدم قدرتهم على تقديم الضمانات المطلوبة .

قائمة المراجع

[1] – عبد الحميد، وآخرون، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 103.

[2] – محمد سعيد أمي استيقيهرشا، تمويل القطاع الزراعي في الأردن، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الأردن، تاريخ المناقشة 1999، ص14.

[3] – .فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي –حالة الجزائر–، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010، ص 60.

[4] – الموقع الرسمي لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، تاريخ المشاهدة: 10 جويلية 2017، الموقع: www.fao.org.

[5] – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التوجهات الرئيسية لإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة العربية للعقدين 2005-2025، ص 3.

[6] – الموقع الرسمي لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، تاريخ الاطلاع: 2017/02/03، الموقع: www.fao.org

7–وثائق ومستندات مستلمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف.

8–مديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف، نفس المرجع السابق.

9–وثائق ومستندات مستلمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR سطيف.